

قانون
رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٩
في شأن الاجراءات التي تطبق على السفن
المخالفة لقرارات مجلس الأمن الدولي

- بعد الإطلاع على الدستور
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون التجارة البحرية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ ،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم الصادر في ١٦ رمضان ١٣٨٧هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ في شأن تحديد عرض البحر الاقليمي لدولة الكويت ،
- وعلى ميثاق الأمم المتحدة ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرنا ،

المحامي مسفر عايض

مادة (١)
mesferlaw.com



- في تطبيق احكام هذا القانون تعنى المصطلحات الآتية المعانى الموضحة قرين كل منها :
- ١ - السفينة : كل وسيلة نقل بحرية ايا كانت تسميتها .
 - ٢ - البحر الاقليمي : ويحدد بمسافة اثني عشر ميلا تبدأ من خطوط القاعدة الخاصة بالبر الرئيسي والجزر الكويتية وذلك على الوجه المبين في المرسوم في شأن تحديد عرض البحر الاقليمي لدولة الكويت واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المشار اليهما .
 - ٣ - قرارات مجلس الأمن الدولي : تلك التي يصدرها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .
 - ٤ - الرعايا : الاشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون .
 - ٥ - الحصار البحري : وهو المنصوص عليه في المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
 - ٦ - المقاطعة الاقتصادية : وهي المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة .

مادة (٢)

تطبق احكام هذا القانون على السفن التي تخالف قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تحجز في البحر الاقليمي لدولة الكويت أو يتم تحويل اتجاهها الى هذا البحر من قبل القوات البحرية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن .

مادة (٣)

إذا خالفت السفينة - ايا كانت جنسيتها أو جنسية مالكيها أو مستأجرها - قرارات مجلس الأمن الدولي توقع العقوبات المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة (٤)

إذا كانت السفينة المخالفة كويتية أو مملوكة لأحد رعايا دولة الكويت أو رعايا دولة أو دول مفروض عليها المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو مستأجرة من قبله فتكون العقوبة هي مصادرة السفينة وشحناتها .

مذكرة إيضاحية
للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٩٩
في شأن الاجراءات التي تطبق
على السفن المخالفة لقرارات مجلس الأمن الدولي

دأبت بعض السفن على انتهاك قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة استناداً الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونظراً لعدم وجود قانون في دولة الكويت يعالج هذا الموضوع فقد تم اعداد الاقتراح بقانون المرفق في شأن الاجراءات التي تطبق على السفن التي تنتهك اية قرارات يصدرها مجلس الأمن وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التي تتناول موضوع الحصار البحري .

وقد بين الاقتراح بقانون في مادته الأولى تعريفاً لكل من المصطلحات المستخدمة فيه فقد عرفت السفينة بأنها كل وسيلة نقل بحرية ايا كانت تسميتها وذلك لتغطية كل حالات الانتهاك التي تتم عن طريق البحر ، كما عرفت البحر الاقليمي وفقاً لأحكام الرسوم الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٧ في شأن تحديد عرضه واستناداً الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ ، كما عرفت قرارات مجلس الأمن بأنها القرارات الصادرة وفقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وعرفت الرعايا بأنهم الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين .

وعرفت المقاطعة الاقتصادية والحصار البحري بأنهما المنصوص عليهما في المادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

وجاء الاقتراح بقانون في مادته الثانية نطاق تطبيقه فخص على أن تطبق أحكامه على السفن التي تخالف قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تحجز في البحر الاقليمي لدولة الكويت من قبل السلطات المختصة او يتم تحويل اتجاهها الى هذا البحر من قبل القوات البحرية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن .

ونصت المادة الثالثة على أنه اذا خالفت السفينة - ايا كانت جنسيتها او جنسية مالكيها او مستأجرها - قرارات مجلس الأمن الدولي توقيع العقوبات المنصوص عليها في المواد التالية مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة قانوناً عن اية جرائم اخرى .

ونصت المادة الرابعة من الاقتراح بقانون على انه اذا كانت السفينة المخالفة كويتية او مملوكة لأحد رعايا دولة الكويت او رعايا دولة او دول مضروضة عليها المقاطعة الاقتصادية او الحصار البحري او مستأجرة من قبله فتكون العقوبة هي مصادرة السفينة وشحناتها .

كما نصت المادة الخامسة على انه اذا كانت السفينة المخالفة مملوكة لأحد رعايا دولة الكويت او دول اخرى خلاف الدول المنصوص عليها في المادة الرابعة او مستأجرة من قبله فتكون العقوبة غرامة تعادل ٢٠٪ من قيمة السفينة ومصادرة شحنة السفينة فاذا عادت السفينة وارتكبت مخالفة اخرى فتكون العقوبة هي مصادرة السفينة وشحناتها .

وبينت المادة السادسة الاجراءات التي تتبع في تقديم طلبات المصادرة وتوقيع الغرامة المنصوص عليها في مشروع القانون ووضحت انها تتم بمعرفة النيابة العامة بناء على طلب وزارة الخارجية الى الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف منعقدة في غرفة مشورة لتحكم فيها على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فيها نهائية .

وعالجت المادة السابعة كيفية التصرف في العائدات الناتجة عن مصادرة شحنة السفينة فأشارت الى تحويل تلك العائدات الى الأمم المتحدة اذا كانت الشحنة من السلع والمنتجات التي تقرر الأمم المتحدة ايداع عائدها لديها وذلك بعد خصم التكاليف التي تكبدتها دولة الكويت خلال فترة حجز السفينة .

أما اذا كانت شحنة السفينة ليست من السلع المشار اليها فيحق لدولة الكويت أن تتصرف في عائدها بيع الشحنة حسب ما تراه مناسباً .

وأوضحت المادة الثامنة كيفية استرداد النفقات التي صرفتها دولة الكويت خلال فترة حجز السفينة ، فأشارت الى أنه في حالة عدم سماح قرارات مجلس الأمن بخصم كل او بعض المصاريف التي تكبدتها دولة الكويت من حصيلتها بيع شحنة السفينة ، فتطلب دولة الكويت من مالك السفينة او مستأجرها دفع تلك المصاريف .

وهي حالة رفض مالك السفينة او مستأجرها دفع تلك المصاريف جاز لدولة الكويت توقيع الحجز التحفظي على السفينة وفقاً للاجراءات الواردة في قانون التجارة البحرية .

مادة (٥)

اذا كانت السفينة المخالفة مملوكة لأحد رعايا دولة او دول اخرى خلاف الدول المنصوص عليها في المادة السابقة او مستأجرة من قبله فتكون العقوبة غرامة تعادل ٢٠٪ من قيمة السفينة ومصادرة شحنة السفينة فاذا عادت السفينة وارتكبت مخالفة اخرى فتكون العقوبة مصادرة السفينة وشحناتها .

مادة (٦)

تقدم طلبات المصادرة وتوقيع الغرامة المنصوص عليها في هذا القانون بمعرفة النيابة العامة بناء على طلب وزارة الخارجية مشفوعة بكافة المستندات الى الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف منعقدة في غرفة المشورة لتحكم فيها على وجه السرعة بعد سماع احوال رباي السفينة ومن ترى لزوماً لسماع احواله وتكون الاحكام الصادرة فيها نهائية .

مادة (٧)

اذا كانت شحنة السفينة من السلع والمنتجات التي تقرر الأمم المتحدة ايداع عائدها لديها لتغطية انشطتها أو لأى غرض آخر ، فيتم تحويل تلك العائدات الى الأمم المتحدة بعد خصم التكاليف التي تكبدتها دولة الكويت خلال فترة حجز السفينة .

واذا كانت شحنة السفينة من السلع غير المبينة في الفقرة السابقة ، فيحق لدولة الكويت أن تتصرف في عائدها بيع الشحنة حسب ما تراه مناسباً .

مادة (٨)

اذا لم تسمح قرارات مجلس الأمن بخصم كل او بعض المصاريف التي تكبدتها دولة الكويت من حصيلتها بيع شحنة السفينة ، تطلب دولة الكويت من مالك السفينة او مستأجرها دفع تلك المصاريف .

واذا رفض مالك السفينة او مستأجرها دفع المصاريف المشار اليها في الفقرة السابقة جاز لدولة الكويت توقيع الحجز التحفظي على السفينة وفقاً للإجراءات الواردة في قانون التجارة البحرية .

مادة (٩)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون .

امير الكويت
جابر الأحمد الصباح

X
X

صدر بقصر بيان في : ٢١ من شهر ربيع الثاني ١٤٢٠
الوافق : ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩